كَلِمة الأب رينيه شاموسي

رَئيس جامِعَة القِدِّيس يُوسُف، بَيروت

الجامِعَة والتَنشِئَة على البَحْث العِلميّ

لِمناسبَة الاحتفال بِعيد الجامِعَة السَنَويّ
في ١٩ آذار ٢٠٠٨

في حَرَم العُلوم والتِكنولوجيا، مار رُوكز

حَضَرات رؤساء الجامعات في لبنان،
حَضَرات النقباء ورؤساء جمعيّات المِهَن الحرّة وهيئاتها،
حَضَرات السيّدات والسادَة الأساتذة،
وممثّلي الهيئة الإداريّة، والطَلَبَة، ورابطات القدامى،
أيّها الأصدقاء،

يمكننا أنْ نقرأ في الدستور الرسوليّ الخاصّ بالجامعات الكاثوليكيّة، والذي أعلنه البابا يوحنّا بولس الثاني في الخامس عشر من آب سنة ١٩٩٠، ما يلي: «**إنّ رسالة الجامعة الأساسيّة هي البحث الدؤوب عن الحقيقة بصورةٍ متواصلة، من خلال طَلَب المعرفة، والحفاظ عليها، ونشرها، من أجل خير المجتمع (...). وبما أنّ الجامعة الكاثوليكيّة، وشأنها في ذلك شأن أيّة جامعةٍ أخرى، تعيش في وسط المجتمع البشريّ ...،**

فستشمل نشاطاتها البحثيّة إذاً دراسة القضايا الخطيرة المعاصرة، ومنها كرامة الحياة الإنسانيّة، وتعزيز العدالة للجميع، ونوعيّة الحياة الفرديّة والعائليّة، وحماية الطبيعة، والسعيُ إلى السلام والاستقرار السياسيّ، وتوزيعٌ أكثر إنصافاً لموارد العالَم، ونظامٌ اقتصاديٌّ وسياسيٌّ جديد يخدم بصورةٍ أفضل الجماعة البشريّة على الصعيدَين الوطنيّ والدوليّ ... » (رقم ٣٢).

أظنّ أنّ هذه الأقوال لا يسعها إلاّ أن تلقى لدى كلّ واحدٍ منّا، صدىً قويّاً وعميقاً. فنحن كلّنا مقتنعون بأنّ رسالة جامعتنا هي نقل المعرفة بما يُمَكِّن الأجيال الطالعة من الانخراط في مسيرة بناء الدولة ؛ ويجب أنْ نُعنى أيضاً بالمقدار نفسه برؤية جامعتنا تحتلّ المواقع الطليعيّة على صعيد البحث العِلميّ، في الكثير من المجالات التي تعنينا. لقد سبق لنا أنْ تناولنا هذا الموضوع بصورةٍ جانبيّة في عام ٢٠٠٤، في معرض حديثنا عن الأساتذة الباحثين، ولكنّنا نرغب هذه السنة في التصدّي لمعالجته بصورةٍ مباشرة، مركّزين على تنشئة الطَلَبَة أنفسهم، لأنّه من الأهميّة بمكان أنْ نَعي جيّداً أنّ رسالتنا الأساسيّة هي هذا السعي الدؤوب إلى الحقيقة، وهي هذا البحث الذي لن يكتمل أبداً، والذي سيقودنا في وقتٍ واحدٍ إلى صميم بنية الأشياء، كما إلى أعماق قضايا مجتمعنا كلّها. فيتعيّن علينا أنْ نتحدّث اليوم عن هذا الأمر الملحّ، وهذا الواجب اللازب. فعلى جامعتنا أنْ تكون جامعةً تسعى دائماً إلى طلب الحقيقة، وفي حالة بحثٍ دائم، وذلك في جميع الحقول التي تُعنى بها، وتجتهد، يوماً بعد يوم، في تنميتها، من خلال الاختصاصات التي تؤمّنها.

ولكن علينا ألاّ نتوهَّم. فإنْ كنّا نرغب في أنْ نكون باحثين حقيقيّين، كما ينبغي للجامعيّين كافّةً أنْ يكونوا، فَمن الضروريّ ألاّ يغيب عن بالنا أنّ هذه الصفة ليسَت هبةً من السماء، بل هي مَلَكةٌ تقرن بين الحالةِ والأهليّة معاً، يجب علينا أنْ نحصّلها وننمّيها، ولا يمكننا أنْ نردّ عناصرها الأساسيّة الكثيرة إلى هذا المُعطى أو ذاك. فإنّ إجراء البحوث العلميّة، هو أوّلاً

حصيلةُ تنشئةٍ علّمتنا أنْ نقيس الأمور بموازينها، وأنْ نكتشف أيضاً بالمقدار نفسه الأصولَ المنهجيّة التي يقتضيها كلُّ بحث. وإنّ امتلاك صفة الباحث يعني ثانياً قبولنا بالعمل مع غيرنا. وإنّ امتلاك صفة الباحث يعني أخيراً التمتّع بشغفٍ شخصيّ، وقدرةٍ فعليّة على تجسيد طاقتنا الإبداعيّة بما يتيح انبثاق تقنيّات جديدة، ومفاهيم جديدة، وباختصار عالمٍ مختلف.

***

*

أوّلاً : البحث العلميّ هو حصيلة إعدادٍ وتنشئة

عندما نؤكّد أنّ الإنسان حين يولد، يأتي إلى الدنيا مزوّداً بمَلَكَة حبّ اطّلاع تتفاوتُ رهافةً من فردٍ إلى آخر، لا نعني أنّه يُولدُ باحثاً، وذلك بالتأكيد ممّا يُعرَف بالحقائق البسيطة البديهيّة. ولكنّ حبّ الإطّلاع هذا موجودٌ حقّاً، وينبغي إعلان ذلك، في الوقت الذي نرى فيه عدداً كبيراً من الطَلَبَة يختزلون دورهم في مجال التكرار الصرف، ونرى عدداً كبيراً من الأساتذة راضين أشدّ الرضى بهذه المحاكاة، مع أنّها لا تدعو أبداً إلى التفاؤل. فإنّه لَغَنيٌّ عن البيان أنّنا، إذا رغبنا في الحصول على طَلَبَة منفتحين على البحث العِلميّ، فلا بدّ من أنْ نعتمد تنشئةً متكاملة الأبعاد : تنشئة على الروح النقديّة، وتنشئة منهجيّة، وتنشئة أيضاً على ما يسمّيه بول ريكور (Paul Ricoeur) « الكفاءة الأخلاقيّة ».

ونبدأ أوّلاً بالتنشئة على الروح النقديّة. علينا ألاّ نخطئ هنا في فهم معنى هذه العبارة التي تحمل، في التقليد التربويّ اليسوعيّ الذي ننتمي إليه، دلالةً إيجابيّةً بامتياز. فهي تقتضي تدريباً جديّاً على التفكير، والتحليل، والمناقشة مع الآخرين، بدون أحكامٍ مسبَّقة ليست في مصلحتهم، بما من شأنه أنْ يمكّن الطالب من تمييز « **العدل من الجَور، والمنظَّم من غير المنظَّم، والكريم من الشائن** »، ويصبح بالتالي متقبّلاً للحقيقة. وباختصار، فإنّ

امتلاك الروح النقديّة، لا يعني « نقد كلّ شيء »، بل أنْ يكون المرء قادراً على أنْ يميّز الحقّ من الباطل، وأنْ يُحسن « تشريح » المعطيات المتعلّقة بكل مسألة، بما يتيح القيام بالبحث بطريقة جديّة ومنظَّمة.

قلنا « بطريقة جديّة ومنظَّمة »، لأنّه إذا كان البحث العلميّ رهناً بتوفّر مَلَكَة التمييز الأساسيّة هذه، فهو رهنٌ أيضاً بتوفّر المنهجيّة الصارمة. وغالباً ما شدّد غيرُنا على هذه الثابتة التي لا غنىً عنها لكلّ مَن يرغب في الانخراط في البحث العلميّ – وهو ما يتعيّن على جميع طلَبَتِنا أنْ يقوموا به –. فحسبنا أنْ نذكر الأهميّة الكبرى التي علينا أنْ نوليها هذا التدريب على المنهجيّة، في إطار اهتماماتنا التربويّة. فيجب أنْ نعتبر من الأمور المسلَّم بها ضرورة أنْ نؤمّن للطالب، منذ سنواته الجامعيّة الأولى، دروساً تؤهّله للسيطرة على طاقاته الفكريّة ولصياغة الاتّفاقيّات الأولى التي ستمكّنه من أنْ يكتشف الإجراءات الضروريّة لكلّ انخراطٍ في البحث العلميّ، وأنْ يتملّكها.

بقي علينا أنْ نعلّق بإيجاز على ما سمّاه بول ريكور « الكفاءة الأخلاقيّة »، وسمّاه في مواضع أخرى من مؤلّفاته « التوجّه الأخلاقيّ ». فإنّه يبدو لنا من الأهميّة بمكان ألاّ يُقدِم الباحث المبتدئ على المغامرة من دون أنْ يعرف وجهة سيره، ودوافعه. ويفصّل ريكور نفسه فكرته، فيشدّد على أنّ مَن يمتلك توجّهاً أخلاقيّاً هو أوّلاً مَن يعمل **من أجل حياةٍ صالحةٍ له وللعالم** ؛ وهو مَن لا يعمل بطريقةٍ عشوائيّة ؛ ويمكنه أنْ يرتّب مساعيه وفق سلّم أولويّات ؛ وهو مَن يتصرّف عن وعيٍ وقصد. ثمّ هو مَن يعمل ليعيش حياةً طيّبةً **مع الآخرين ومن أجلهم**، وعليه أنْ يستوحي هذا « الاهتمام الشديد » بالغير في بحثه. ويقتضي التوجّه الأخلاقيّ أخيراً ألاّ نقتصر على العلاقات الفرديّة بين الأشخاص بل أنْ نأخذ دوماً في الاعتبار المؤسّسة بكاملها ؛ فعلينا أنْ نعمل ورائدُنا الاعتراف بحقوق الجماعة التاريخيّة التي نعيش في صميمها، وتحقيق **العدالة لها**. فعلى الباحث أنْ يواجه العالم[١]،

١. Paul Ricoeur, *Lectures 1*, pp. 258-270. Seuil 1991. CF. Paul Ricoeur, *Anthologie*. pp. 312sq. Seuil-Essais 2007.

وأنْ يعمل ويبذل كلّ ما في وسعه ليُحدِّث الابتكارات التي من شأنها تغيير الحياة، يحدوه حرصه على نفسه، وحرصه على الآخرين، وحرصه على إحقاق العدالة للمؤسّسات الإنسانيّة.

التنشئة على الروح النقديّة والتمييز، وتحصيل كفاءةٍ منهجيّة، والتشبّع من القيم الموثوقة في إطار توجّهٍ أخلاقيّ رحب الآفاق: تلك هي الأبعاد الكُبرى التي علينا أنْ نضطلع بها قبل الشروع في أيّة محاولة بحث. وغنيٌّ عن البيان أنّه لا يُمكن تحصيل هذه الأهليّة إلاّ تدريجيّاً، وأنّها تتطلّب قاعدةً ملائمة من الثقافة العامّة. فلا يسعنا، من هذا المنظور، إلاّ أنْ نغتبط لامتلاكنا نظاماً جامعيّاً يتيح لنا، بعد أنْ وفّر لنا في مرحلة الإجازة بدايات تدريب على البحث، بسيطة ولكن لا غنىً لنا عنها – هي ما يُعرَف عندنا بالأعمال الشخصيّة المُراقَبَة – أنْ نقارب في مرحلة الماجستير هذه المكتسبات الأولى بنظرةٍ جديدة، قبل أنْ نُقبل بصورةٍ أجلى على ذاك البحث المشهود، وهو البحث الذي يتعيّن علينا أنْ نكتشف بناه الحقيقيّة في مرحلة الدكتوراه.

ثانياً: البحث العلميّ هو مهمّة مشتَرَكَة

وإذا كان البحث العلميّ نتيجة تنشئةٍ بكاملها، فالصحيح أيضاً أنّه بُعدٌ يجب بناؤه وإعادة بنائه طوال المدّة التي يستغرقها إنجازه. ولا ينحصر هذا العمل الذي ينبغي إنجازه في عمليّات تحقيقه الفعليّ فحسب، بل يشمل أيضاً السياق الذي ينبثق منه هذا البحث. فعلينا انطلاقاً من هذه الرؤية أنْ نعترف بأنّه لا بدّ لهذا البحث أنْ يحملنا على العمل مع باحثين آخرين، ومع باحثين ينتمون إلى اختصاصاتٍ أخرى، وأخيراً مع باحثين ينتمون إلى ثقافاتٍ أخرى.

لا بدّ إذاً أوّلاً من العمل ضمن فريق. وليس هذا بالأمر الذي يتمّ دوماً التسليم به بيُسرٍ. ففي عددٍ كبيرٍ من الاختصاصات، غالباً ما يكتشف

الطالب عمله البحثيّ الأوّل ويصوغه منفرداً. وسيتابع مسيرته البحثيّة على هذا المنوال ما لم تضطرّه ظروف العمل في المختبرات على خلاف ذلك. فما إنْ تقرّر إحدى كليّات جامعة القِدّيس يوسُف أو يقرّر مجلس الأبحاث فيها بالذات، تركيز مواضيع الأبحاث العِلميّة كلّها حول محورٍ واحد، حتّى تبرز سلسلةٌ طويلةٌ من الاعتراضات: فما من أحدٍ يقبل برؤية العالم إلاّ من خلال منظاره الخاصّ الضيّق؛ مع أنّ البداهة تقتضي التأكيد أنّه لن يتأتّى للباحث أن ينجح في مشاريعه، وأنْ يُنظَر إليه بعين الاعتبار، وأنْ يحصل على الدعم الضروريّ لعمله البحثيّ، ما لم يضمّ جهوده إلى جهود غيره من الباحثين. فإنّ العمل في ميدان البحث العلميّ يتطلّب بالتأكيد التزاماً شخصيّاً مِن باحثٍ محدّد، ولكنّه لا يستطيع أنْ يتجسّد فعليّاً إلاّ في إطار الشراكة والجهود المشتَرَكَة التي يبذلها فريقٌ بكامل أعضائه.

وإنّ من شأن هذا الحِرص على العمل ضمن فريق أنْ يؤدّي حُكماً إلى خرقٍ ثانٍ لمبدأ استقلاليّة الباحث، والمقصود بذلك بالطبع تداخل الاختصاصات. اسمحوا لي هنا أنْ أقتبس من ادغار موران (Edgar Morin)، الذي لا يجد حَرَجاً في توجيه انتقاداتٍ لاذعة إلى الباحثين الذين يحبسون أنفسهم ضمن أسوار اختصاصهم: «**إنّ حدود الاختصاص، ولغته، ومفاهيمه الخاصّة ستعزله عن سائر الاختصاصات، وعن المسائل المشتَرَكَة بين اختصاصاتٍ مختلفة. فإنّ من شأن التمسّك المُفرِط بالطابَع الخاصّ الذي يتميّز به كلّ اختصاص أنْ يتحوّل إلى الروح التي يتّسم بها كلّ مالكٍ، وتحمله على أنْ يرفض كلّ تسلّلٍ خارجيّ إلى قطعة المعرفة التي يملكها**». في حين أنّ تاريخ العلوم، على ما يؤكّده موران أيضاً، «**لا يقتصر على تاريخ نشوء الاختصاصات وتكاثرها فحسب، بل يشمل أيضاً تاريخ سقوط الحدود القائمة بين الاختصاصات، وتاريخ القضم الذي تقوم به مسألةٌ ما، أو يقوم به اختصاصٌ ما على آخر، وتاريخ انتشار المفاهيم، وتكوّن اختصاصاتٍ هجينةٍ سيؤول بها الأمر إلى الحصول على استقلاليّتها؛ وهو أخيراً أيضاً تاريخ تكوّن مجمّعات**

ستتجمّع وتتلاحَم فيها اختصاصاتٌ مختلفة »[٢]. قد يرى البعض أنّ ما يقوله موران يصدر عن شَغَفه ؛ ومع ذلك، فإنّ حامل لواء نظريّة التداخل والتعقيد، حين يدعو الباحثين، لا إلى التخلّي عن هويّتهم المميّزة، بل إلى الانفتاح على كفاءاتٍ أخرى، إنّما يدلّنا بالتأكيد على الطريق التي ستتيح لنا إذا سلكناها أنْ نعمل معاً. وهذا هو بالضبط ما يكتشفه مَن قُدِّر لهم أنْ يقضوا، خلال مدّة تدريبهم، فتراتٍ وجيزة في المؤسّسات أو المنشآت أو الشركات.

وفي السياق نفسه، وانطلاقاً من حقيقة أمرنا، يصبح من الواضح أنّ أعمالنا البحثيّة، وخاصّةً ما يتمّ القيام به منها في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، يجب أنْ تُمهَر بطابَع تداخل الثقافات وتفاعلها. فلم يعد بوسعنا أنْ ننظرَ في الديمقراطية مثلاً من وجهة نظر مفكّري الغرب فحسب، فثمّة عوالم ثقافيّة أخرى من شأنها أنْ تُغني تفكيرنا، وقد تساعدنا في اكتشاف مقارباتٍ جديدة في هذا المجال.

العمل ضمن فريق، والتداخل بين الاختصاصات، وتداخل الثقافات وتفاعلها : ربّما شكّلَت هذه المبادئ الأبعاد الأولى لالتزام جامعتنا الفعليّ في ميدان البحث العلميّ. وغنيٌّ عن البيان أنّ هذا التشديد على الطابَع الجَماعيّ لا يتنكَّر أبداً للجانب الشخصيّ في البحث ؛ جُلُّ ما يهدف إليه ذلك هو تحديد موقع البحث الشخصيّ، بجعله مُنطَلَقاً و/أو سوراً حصيناً لالتزامٍ اجتماعيّ لا يسعه دائماً إلاّ أنْ يزيده اعتباراً.

ثالثاً : البحث العلميّ في جامعة القِدّيس يوسُف، وما يستتبعُه من تحوّلٍ عميق

لقد تحدّثنا عن المؤهّلات المطلوبة، وذَكرنا السمات الأساسيّة للبحث العلميّ. وقبل أنْ نتعمّق في الكلام، من المهمّ بالتأكيد أنْ نُبرزَ مدى التغيير

٢. أُنظُر : E. Morin: *La complexité humaine*. Textes choisis. Champs. Flammarion 1994.

الذي يستتبعه اعتبارُنا البحث العلميّ مكوّناً أساسيّاً في جامعتنا، في طرائق تفكيرنا وعملنا المعهودة. وممّا لا شكّ فيه أنّ البحث العلميّ لم يكن قطّ غائباً عَن تصوّرنا جامعتَنا ولا عن ممارستنا : فالمختبرات ومراكز الأبحاث متوفّرةٌ منذ عهدٍ بعيد، وهي أحياناً ذات نوعيّة عالية جدّاً. حسبُنا أنْ نَذكر مُختبرَ عِلم الوراثة الذي تمّ الاعتراف به مؤخّراً « مختبراً مشارِكاً للمعهد الوطنيّ للصحّة والأبحاث الطبيّة » (INSERM)، أو مرصدَنا الجامعيّ للواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ، الذي أصابت تحقيقاته شهرةً واسعة، أو مختبراتنا الأخرى التابعة لكليّة الهندسة، أو كليّة العلوم، أو كليّة الصيدلة، فضلاً عن الكثير غيرها. وأيّاً تكن الحال، فلقد كنّا في بادئ الأمر معنيّين بتنشئة طَلَبتنا المِهْنيّة، ولم يكن يُفسَح في المجال فيها للبحث العلميّ إلاّ في المرحلة الأخيرة منها، ولم يكن البحث هذا يشمل الطَلَبَة كلّهم، لأنّ عدداً محدوداً منهم كان يتسجّل في الحلقة الثالثة.

أرى أنّ حِرصنا على زيادة عدد طَلَبتنا في الدراسات العليا، وإنشاء معاهدنا العليا للدكتوراه، لم يفرض نفسه إلاّ مع نهاية الحرب وتكاثر الجامعات في لبنان، وذلك بُغية الحفاظ على تميّزنا. فشهدَت كليّاتنا كلّها تركيزاً على البحث العلميّ. ولكنّه من الواضح أنّ أخذنا هذا البُعد في الاعتبار قد أدّى إلى تبدّلٍ حقيقيّ، على غرار التبدّل الذي أدّت إليه الزيادة الكبيرة في أعداد طَلَبَتنا، في السنوات الأخيرة.

ولقد تجسّد هذا التحوّل العميق في ظهور عددٍ كبيرٍ من طَلَبَة الدكتوراه، ثمّ من حَمَلَة هذه الشهادة، وهم يؤلّفون جمهوراً جديداً له متطلّباته، وما لبث أنْ حَمَل إدارة الجامعة على إنشاء مجلس البحوث العِلميّة، ثمّ حملها على إنشاء عددٍ من المؤسّسات، كالقُطب التكنولوجيّ بيريتيك (Berytech)، والقُطب التكنولوجيّ للصحّة، في الوقت الذي ظهرت فيه، على صعيد الباحثين أنفسهم، مجموعةٌ أخرى من المتطلّبات. ففضلاً عمّا اكتسبوه في مجال اختصاصاتهم، تعيّن عليهم أنْ يتدرّبوا على إدارة عملٍ متعدّد الجوانب. وعلينا أنْ نعترف بأنّه ليس من السهل أنْ نضع موضع

التنفيذ مشروعاً بحثيّاً، وأنْ نقيّمه، وأنْ نحدّد موقعه بين مشاريع أخرى للبحث في جامعتنا، وخارجها ؛ وليس من السهل أيضاً الحصول على التمويل المطلوب، ولَحْظ الاستثمارات الممكنة لنتائج الأبحاث العِلميّة، والاهتداء إلى الأطراف التي سيُقام معها التعاون الضروريّ. وباختصار، فإنّه ليس من السهل على الباحث أنْ ينجح في إدراج اسمه على قائمة الباحثين المعتَرَف بهم، فهذه الترقية باتت اليوم تتطلّب، فضلاً عن الاختصاص المحدّد، مهاراتٍ إداريّة غير معهودة.

ولكن تترتّب على جامعتنا في الوقت نفسه مسؤوليّاتٌ تضطلع بها. فعليها أنْ تتيح للطالب، من خلال مؤسّساتها، أنْ يُصبح باحثاً. وتتطلّب هذه المهمّة بنىً وطيدة للإحاطة بالطَلَبة ومرافقتهم. وهي تتطلّب أيضاً اعتماد طرائق تربويّة فعّالة للتدريب على المنهجيّة، وتبنّي المؤسّسة سياسةً محدّدة لاختيار موضوعات، من شأنها تجنيب الطالب الضياع في بدايات عهده بالبحث، أو أنْ يَعدَّ في باب البحث العلميّ ما ليس هو في الواقع إلاّ مجرّد عرض شكليّ لمعطياتٍ تفتقر افتقاراً كبيراً إلى المصداقيّة ولا تتمتّع بأيّة قيمة. إنّ التدرّب على البحث العلميّ، شأنه شأن الإنجازات الفعليّة التي يحقّقها الباحث الذي لم يمضِ على تكريسه باحثاً إلاّ زمنٌ قصير، يتطلّب بالتأكيد مؤهّلاتٍ ليست من قبيل المواهب، بل يجب على الباحث تنميتها باستمرار.

فعلينا من هذا المنظور أنْ نشدّد على ما يلي. إنّ البحث العلميّ نشاطٌ قائمٌ بذاته، ولكنّ اختيار موضوعات البحث، والتفتيش عن مصادر التمويل، والالتزام أيضاً بتثمير نتائج هذا البحث، أي ما يسبق البحث وما يليه، هي محطّاتٌ بالغة الأهميّة، ويتعيّن على كلّ مؤسّسةٍ من مؤسّسات جامعتنا أنْ تأخذها في الاعتبار.

– **فعلى صعيد الموضوعات**، وَضَعَ نائب رئيس جامعتنا لشؤون البحث العِلميّ، الإطارَ الذي يمكن الباحثين العمل في داخله ، كما أنّ المسؤولين عن القطب التكنولوجيّ للصحّة قاموا من جهتهم بالأمر نفسه، وهو ما

يقوم به أيضاً، كلٌّ في نطاقه، المسؤولون عن كليّتَي الهندسة والعلوم ؛ فمن المهمّ الآن أنْ تقوم كلّ مؤسّسةٍ من مؤسّساتنا بما من شأنه أنْ يمكّن باحثيها المبتدئين من إعداد موضوعات أبحاثهم داخل هذه الأطر المحدّدة. ومن المؤكّد عندئذٍ أنّ الأبحاث الأساسيّة التي نحن مهيّأون لها بدرجةٍ أدنى ستكون أقلّ من الأبحاث التطبيقيّة، وأعني بها تلك التي تركّز على المجالات التي تُطرَح فيها القضايا المجتمعيّة التي تقضّ اليوم مضاجعنا : البيئة، وإدارة المخاطر في الحقول كلّها، وبناء المدينة بما يؤمّن الحفاظ على أمن المواطنين وسلامتهم، الخ...

– **وأمّا في ما يتعلّق بتمويل هذه الأبحاث**، فغنيٌّ عن البيان أنّ جامعتنا لا يسعها أنْ تكون غائبةً. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ مجلس الأبحاث العلميّة في جامعتنا قد أنفق، منذ العام ١٩٩٥ حتّى اليوم، ما يزيد على ستّة ملايين دولار لتمويل أربعمئةِ مشروعٍ متفاوتةٍ في الأهميّة. وهو مستمرٌّ في توفير هذا الدعم. ولكنّ هذا الدعم ما زال غير كافٍ ولا بدّ من استكماله بمساعداتٍ إضافيّة تقع على الباحث نفسه مسؤوليّة البحث عن مصادرها المختلفة.

– **وأمّا في ما يتعلّق أخيراً بتثمير نتائج الأبحاث**، فيبدو لنا أنّ هذه المهمّة تستحقّ هي أيضاً أنْ توليها كلّ مؤسّسةٍ من مؤسّساتنا عنايتها الخاصّة، من خلال : نشر هذه الأبحاث في المجلاّت المحكّمة المشهورة، وإنشاء براءات أو شركات صغيرة جديرة بالانضمام إلى القطب التكنولوجيّ بريتيك، والمشاركة الفعليّة في المؤتمرات الدوليّة. فإنّ من شأن هذه المبادرات كلّها أن تؤول في نهاية المطاف إلى تكوين صورةٍ مميّزة تحتاج إليها جامعتنا بجميع مؤسّساتها أيّما احتياج.

فتلك هي الالتزامات التي يتعيّن علينا أنْ نضطلع بها إنْ أردنا أنْ نعيش بطريقةٍ سليمة هذا التبدّل العميق الذي يفرضه علينا البحثُ العلميّ في جامعتنا. فعلينا، أساتذةً ومسؤولين، أنْ نُعيد النظر في طرائق تصوّرنا للتعليم الذي نُقدّمه، وما نتطلّبه من طَلَبتنا، بما يقودنا إلى اعتماد طرائق

تربويّة خاصّة بالتدريب على البحث العِلميّ ، في إطار تعاونٍ فعليّ يقيمه كلّ واحدٍ منّا مع الجميع. ولقد قال رئيس جامعتنا الأسبق، الأب جان دكروه، في إحدى محاضراته، بهذا الخصوص : « **لا مجال للتمييز بين التعليم العالي والبحث العلميّ. فما التعليم العالي إلاّ بحثٌ يقوم على الشراكة** »[٢].

رابعاً : البحث العلميّ، والإبداع، والابتكار

إنّ البحث العلميّ هو إذاً في جامعتنا بُعدٌ أساسيٌّ من أبعاد رسالتنا، ولكنّنا نتوهّم إنْ نحن جَعَلنا منه، في هذا المجال، مجرّد تعويذة، أو « روحاً » يسكننا لمجرّد أنّنا قرّرنا ذلك. إنّ البحث العلميّ موجودٌ في جامعتنا لأنّه بكلّ بساطة ملازمٌ للتعليم الذي علينا أنْ نُقدّمه، ولأنّنا أيضاً نَعيش في عالمٍ، وفي منطقةٍ، وفي بلدٍ، تنتظر من الجامعيّين والباحثين أجوبةً عن مشاكلهم، وأخيراً لأنّ القيام بالأبحاث العِلميّة يعني في آنٍ واحد رفضَ حتميّةِ الأقدار، والإبداعَ، والابتكارَ، وتغييرَ العالَم.

قُلنا إنّ البحثَ العلميّ جزءٌ لا يتجزّأ من التعليم، وهو قولٌ يُمكن أنْ يُفهَم على وجهَين مختلفَين. فمن جهةٍ أولى، لا يقوم البحث العلميّ إلاّ بمقدار ما يغرس فينا أساتذتنا الرغبة فيه، ويزوّدوننا بالمهارات القمينة بأن تساعدنا في إجراء هذه الأبحاث ؛ وهذا ما قصدناه حين تحدّثنا منذ قليلٍ عن التنشئة على المنهجيّة والضرورة القصوى لاعتمادها في برامجنا. ولكنّ البحث العلميّ، من جهةٍ أخرى، هو الذي يمكّننا من تفعيل التعليم الذي نُقدّمه وبنائه على صورةٍ مختلفة. وممّا لا شكّ فيه أنّ معطيات هذا التعليم الأساسيّة لن يطرأ عليها تغييرٌ كبير في السنوات المُقبلة، وأنّ هذه المعطيات ستبقى في صُلب المقرّرات الإلزاميّة. ولكنّ مَن يتابع أبحاثه ويتولّى في الوقت نفسه التدريس، لا يسعه إلاّ أنْ يقارب مادّته التعليميّة

٢. Jean Ducruet: *L'Université et la Cité*, Beyrouth 1995, p. 94.

من زاويةٍ مختلفة، ولا يَسَعه إلاّ أنْ ينظر إليها بعيونٍ واهتماماتٍ تختلف عن عيون مَن يقتصر على تكرار دروسه واهتماماته. وإنّ تحجّر التعليم يُمكنه أنْ ينشأ بالتأكيد من لامبالاةٍ كبيرة بالبُعد التربويّ في الطرائق والأساليب المعتَمَدَة في نقل المعارف إلى الطَلَبَة، ونحن نعرف اليوم أنّ طلبَتنا الذين تمرّسوا بالتعاطي مع وسائل إعلامٍ هي على درجةٍ عالية من الفعاليّة، هم شديدو التطلّب فيما يتعلّق بهذا البُعد التربويّ. غير أنّ هذا التحجّر مردّه حتماً، على مستوى التعليم الجامعيّ، إلى عدم أخذنا في الحِسبان الإشكاليّات الجديدة التي أبرزها البحثُ العلميّ، وبالمقدار نفسه إلى عدم أخذنا أيضاً في الحسبان التساؤلات التي تَبرز فجأةً في هذا المجال أو ذاك. وهذا الأمر يصحّ في العلوم التي تُعرَف بـ « العلوم البحتة »، كما يصحّ أيضاً بالمقدار نفسه في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة. فيتبيّن لنا بصورةٍ جليّة أنّ تعليماً لا يرفده تيّارٌ متواصلٌ من البحث العلميّ قوامه الأبحاثُ المنجَزَة خصّيصاً لغايات التعليم، والأبحاثُ التطبيقيّة، والأبحاثُ الأساسيّة أيضاً، سيُصاب حُكماً بالذبول، وسيصيرُ إلى غياهب الإهمال.

فإنّ للبحث العلميّ في الجامعة دلالةً أُولى بالغةَ الوضوح : لا بدّ من توفّره فيها حتّى نتمكّن من أنْ نُقدّم تعليماً نوعيّاً. غير أنّه لا يمكننا أنْ نكتفي بهذا الشرط التمهيديّ. فليس البحث العلميّ ما يغذّي التعليم فحسب، بل هو أيضاً هذا الفعل الأساسيّ الذي نقوم به ويتيح في الوقت نفسه اكتشافَ مفاتيح هذا العالم، ومنحَ جميع الناس الوسائل القمينة بالتغلّب على حتميّته. ونحن هنا أمام قضيّةٍ أساسيّة. فَمِن الشاعر الأخّاذ – لأنّ كلّ شاعرٍ هو بالتأكيد باحثٌ – إلى المخبريّ المغمور، ومن اينشتاين (Einstein) إلى أكثر المكتشفين ضَعةً، نشقّ باستمرارٍ طريقنا وسطَ جماهير من الرجال والنساء المتعطّشين إلى كشف أسرار هذا العالم حتّى يُصبح أكثر قدرةً على أنْ يوفّر للشعوب أسباب العيش، ويمكّنها من أنْ تعيش معًا.

إنّ رسالة الجامعة هي تمكين الرجال والنساء الذين يعيشون فيها من وضع أنفسهم في خدمة مجتمعاتهم، ومن بذل كلّ ما يُمكن، في المجالات كلّها، لتتحقّق فيها تطويرات غير مسبوقة. فيستدعي هذا الانخراط طبعاً، على مستوىً أوّل، الالتزامَ الاجتماعيّ، أي الالتزام المواطنيّ الذي يتيح لنا جميعاً أنْ نكتشف البلد الحقيقيّ الذي هو بلدنا، وأنْ نعمل حتّى يتخلّص من شقائه ومصائبه. وفي هذا المجال مبادراتٌ أوّليّة لا بدّ منها، وهذا هو بالتحديد معنى ما دعوناه « عمليّة اليوم السابع »، وهي المبادرة التطوعيّة التي قرّر عددٌ منكم القيامَ بها من أجل سكّان لبنان. ويستدعينا هذا الانخراط، على مستوىً ثانٍ، بوصفنا أصحاب اختصاصات مِهَنيّة، يتعيّن عليهم أنْ يَبنوا، ويطوّروا، ويمدّوا بلداً بأسباب العيش؛ وبهذا المعنى، فإنّ المراحل التالية من « مسيرة ضمان الجودة » ينبغي لها أنْ تمكّننا من الارتقاء بجميع خدماتنا إلى مستوىً أفضل. أمّا على صعيدٍ ثالث، فعلينا أنْ ننخرط بصفتنا باحثين، لنكتشف ما من شأنه أنْ يساعدنا في هدم الحواجز المانعة، وتغيير العالَم، وبكلّ بساطة التجديد والابتكار. فبوسع كلّ واحدٍ منّا، وبوسعنا جميعاً أنْ ننخرط على هذه المستويات الثلاثة ؛ فبوسعنا أنْ نكون في الوقت نفسه مواطنين، وأصحاب اختصاصاتٍ مِهَنيّة، وباحثين ؛ وغنيٌّ عن البيان أنّ إحدى هذه الصفات قد تطغى عند البعض، وأنْ تطغى عند غيره صفةٌ أخرى. فالمهمّ، في نهاية المطاف، أنْ نبقى في عداد المندفعين بحماسة لإعادة إعمار لبنان، هذا البلد الذي ما انفكّ يمرّ بسلسلةٍ لا تنتهي من التجارب والمِحَن، ولإعادة إعمار هذه المنطقة أيضاً التي تعرف كلّ ما يُمكنها أنْ تنتظره من لبنان.

***

*

خاتمة

يردّد البروفسور منير شمعون، نائب رئيس جامعتنا لشؤون البحث العلميّ، قوله هذا : « **إنّ الشرط الأساسيّ لمحافظة الإبداع الجامعيّ على حيويّته، هو أنْ يُفضي إلى تنشئة باحثين أكفياء، ومحفَّزين، وعلى أتمّ الجهوزيّة. والمقصود بالأكفياء، الباحثون الذين يملكون قدراً كافياً من الإعداد والخبرة، يؤهّلهم لأنْ يشاركوا في بحثٍ علميّ أو لأنْ يُشرفوا عليه. والمقصود بالمحفَّزين، الباحثون المنخرطون فعليّاً في بحثٍ علميّ، يَرون فيه حقلاً يحقّق فيه الباحثُ ذاته، ويجد فيه متعةً وموضوعَ اهتمامٍ مستمرّ من شأنه أنْ يرفع من شأنه. والمقصود بـ « على أتمّ الجهوزيّة »، الباحثون القادرون على أنْ يخصّصوا للبحث العلميّ الوقت الضروريّ، من غير أنْ يستأثر بوقتهم كلّه، ويتسبّب في خنق المجالات الأخرى التي يقتضيها نموُّ كاملِ ما في الإنسان من طاقات** ». إنّ هذه الرؤية، كما عبَّرَ عنها البروفسور شمعون، هي في نَظَري عينُ الصواب. ولكنّي أرى أنّه لا بدّ من استكمالها بالقدرة على العمل الجَماعيّ الذي رغبنا في التشديد عليه.

ليسَ المطلوب منّا فقط إنتاج باحثين، وتحسين أوضاعهم الوظيفيّة، وتزويدهم بالوسائل الضروريّة للعمل، بل المطلوبُ منّا أيضاً أنْ نجعل من جامعتنا حيّزاً للبحث العلميّ والإبداع، يستطيع فيه الأطراف العاملون جميعاً أنْ يفعلوا ويتفاعَلوا، وأنْ يُجروا الأبحاث ويديروها، وأنْ يجدوا الموارد الماليّة المطلوبة ويتقاسموها، وأنْ يُنتجوا ويرفدوا باستمرار أبحاثاً علميّة جديدة، من أجل أنفسهم، ومن أجل مَن يحيطون بنا ويتلهّفون دوماً إلى هذه الإنجازات وهذه الابتكارات.

وإنّه لَمن السهل القول إنّ جامعةً تفتقر إلى الأبحاث العلميّة ليست بجامعة. ولكنّنا نجد صعوبةً أكبر في أنْ نحقّق في جامعتنا هذا التغييرَ الجذريّ الذي تحدّثنا عنه. فإنّ هذا الأمر يتطلّب، كما ذكرنا، تغيّراً في

الذهنيّة، ولأنّ هذا الأمر يفرض علينا تبعيّات ماليّة قد تقيّد دوماً إلى حدٍّ ما من حرّيتنا. تخصّص الأدبيّات التي تتناول الجامعة في أيّامنا حيّزاً كبيراً للحديث عن التبعيّة التي قد يؤدّي إليها الانخراطُ في بحثٍ علميّ يحظى بتمويلٍ خارجيّ. وأمّا نحن، فعلينا ألاّ نَنسى أبداً أنّه يتعيّن علينا أنْ نحافظ دوماً على حرّيتنا إزاء مطامع الحكّام والمصالح التجاريّة. ولقد كتبت أستاذة الأخلاقيّات الأساسيّة في جامعة أوتاوا ما يلي : « **إنّ الموقع الصحيح الذي تحتلّه الجامعةُ في المجتمع ليس موقع هيئةٍ كغيرها من الهيئات، بل موقع سقراط** (...)، **أي موقع مَن يُزعج، ويحيّر، ويُفقد التوازن** »[٤]. فإن تبنَّت التربية في التعليم العالي مبادئ الصناعة والتجارة، ومقارباتهما، ولغتهما، فكيف يسعها أنْ تبقى حرّة ؟ فلا ننسينّ أبداً أنّ هذه الحريّة، حتّى في البحث العلميّ، هي علّة وجودنا.

نَقَل النَصّ إلى العرَبيّة الدكتور هنري العَويط

٤. Aline Giroux : *Le pacte faustien de l'Université*, Liber, Montréal 2006, p. 172.